العدد 30 ، مارس 2024

باللغة العربية

الصيغة الجديدة لمجلة مختارات الصحف

ملف

القانون الجزائري ومعضلة التصدي للجريمة الإلكترونية

الاقتصاد

113 مليار دولار نفقات.. الجزائر تعتمد أكبر ميزانية بتاريخها

المجتمع

عادات وطقوس رمضانية راسخة في الجزائر تؤكد على التمسك بالهوية والتراث

ميديا/ثقافة

على الجزائر أن تتحول إلى قاطرة تطوير الإعلام الإفريقي القوي والمؤثر

تاريخ/ذاكرة

الدعوة إلى إنجاز الخريطة الأثرية للتراث الثقافي المغمور بالمياه

La Nouvelle Revue De Presse

C.D.E.S

الفهرس

العدد 30 ، مارس 2024

الملف

القانون الجزائري ومعضلة التصدي للجريمة الإلكترونية

- الجريمة الإلكترونية.. جناة خلف الشاشة!، عبد الكريم عزوق، ص.4

- برنامج قضائي خاص لمحاربة الجريمة الإلكترونية في 2024، زولا سومر، ص.5

- 14 ألف جريمة سيبرانية في 2023 والتسوق الإلكتروني في الصدارة، نوارة باشوش، ص.6

- الجزائر تطلق خلية وطنية لحماية الأطفال من الاستغلال الإلكتروني، مجلة العرب، ص.7

- في ظل انتشار الجرائم الالكترونية خبراء يحذرون عبر "الحوار".. مكاتب تبيع الاوهام وضحايا تخسر المال والأحلام، مصطفى. ق، ص.8

- قانون جزائري جديد لمكافحة الجريمة الالكترونية، سليم بوزيد، ص.9

الاقتصاد

- 113 مليار دولار نفقات.. الجزائر تعتمد أكبر ميزانية بتاريخها، سكاي نيوز العربية، ص.10

- الخواص يمثلون 87 بالمئة من المؤسسات المنتجة للأجهزة الكهرومنزلية، كمال. ل، ص.11

المجتمع

- عادات وطقوس رمضانية راسخة في الجزائر تؤكد على التمسك بالهوية والتراث، وكالة الأنباء القطرية، ص.12

- الطلاق ظاهرة مخيفة تؤدي إلى انهيار الأسر وضياع الأبناء، حكيمة قريشي، ص. 13

ميديا/ثقافة

- الصناعة السينماتوغرافية.. رهان الاستثمار الثقافي، مجلة الشعب، ص.14

- على الجزائر أن تتحول إلى قاطرة تطوير الإعلام الإفريقي القوي والمؤثر، رابح هوادف، ص.15

التارخ/الذاكرة

- الدعوة إلى إنجاز الخريطة الأثرية للتراث الثقافي المغمور بالمياه، وكالة الأنباء الجزائرية، ص.16

الصيغة الجديدة لمجلة مختارات الصحف باللغة العربية مستوحاة من « La nouvelle revue de presse » سنة 2017 من طرف
مركز التوثيق الإقتصادي والإجتماعي
03 شارع الطبيب بلحوسين، بودو سابقا. وهران
Site Web: cdesoran.org / Facebook: Cdes Oran / Tel: +213 41 40 85 83

فرقة التحرير لمجلة مختارات الصحف تدعوكم لدعمها في مشوارها، و زيارة مركز التوثيق الاقتصادي والاجتماعي.

التسجيلات في مكتبة ابن خلدون لسنة 2025/2024 ابتداءً من 3 جوان 2024

شارك في هذا العدد

عواب عمر، بلقاسم سفيان، عرزور رضوان، ليلى موساتي، بن أوسعد ياسين، زوقاغ شكيب

الإفتتاحية

القانون الجزائري ومعضلة التصدي للجريمة الإلكترونية

تسعى الجزائر، كغيرها من الدول، إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية بشكل فعّال من خلال تطوير آليات قانونية وقضائية تتماشى مع التحديات المتزايدة التي تطرحها التكنولوجيا الحديثة. فتعتبر الجريمة الإلكترونية تحديًا متناميًا للسلطات القانونية في الجزائر، حيث يتزايد عدد الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت مثل الاحتيال الإلكتروني، وتصريحات الكراهية، والاختراقات السيبرانية، والابتزاز الإلكتروني، وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي تستغل التكنولوجيا الحديثة.

لمواجهة هذه التحديات، اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات والتدابير القانونية والقضائية. على مر السنوات الأخيرة، قامت الجزائر بإصدار قوانين جديدة لمكافحة الجريمة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية على الإنترنت. تتضمن هذه القوانين عقوبات صارمة ضد المتورطين في جرائم إلكترونية، وتعزيز للإجراءات القضائية لمعالجة هذه الجرائم بشكل فعال، كما تعمل الحكومة الجزائرية على تعزيز البنية التحتية السيبرانية لضمان حماية البيانات والبنية التحتية الرقمية للبلاد من التهديدات الإلكترونية. يتضمن ذلك تعزيز الحماية للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين في هذا المجال، كما يتم تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة على التعامل مع الجرائم الإلكترونية وجمع الأدلة الرقمية بشكل صحيح، وذلك لضمان تحقيق العدالة وتطبيق القانون بكفاءة.

تدرك الجزائر أهمية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونية، لذا تشارك في الجهود الدولية لتبادل المعلومات والخبرات والتعاون في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية

تقوم الحكومة بتنظيم حملات توعية وتثقيفية للجمهور حول مخاطر الجريمة الإلكترونية وكيفية الوقاية منها، بما في ذلك توعية الأفراد بممارسات الأمان الرقمي وكيفية التعرف على المحتالين عبر الإنترنت في ظل تزايد النصب في المنتجات الاستهلاكية في مواقع التواصل الإجتماعي مما أثر على الصحة المجتمعية في البلاد، إضافة لجرائم الاعتداء الجسدي بين المتعاملين في هذه الوسائط الافتراضية.

شكيب زوقاغ

الجريمة الإلكترونية.. جناة خلف الشاشة!

أفرزت التحولات والتغيرات التكنولوجية الحديثة تحديات أمنية كبيرة أمام توسع دائرة المخاطر، لتشمل التهديدات الإلكترونية عبر الإنترنت والاستخدام الواسع للوسائط المتعددة، كالقذف والتشهير والمساس بالحياة الخاصة للأفراد، النصب والاحتيال، وقرصنة الحسابات واختراق المواقع وضرب شركات الخواص ومؤسسات الدولة..، وهو ما ولد مفهوما جديدا لتهديدات ذات طابع معقد متعدد المجالات عبر الفضاء الافتراضي عابر للأوطان دون وجود الدليل المادي الملموس، ذلك ما فرض على القطاع الأمني في الجزائر البحث عن آليات جديدة لمحاربتها، لاسيما بعد توسع وانتشار الوسائط الرقمية التي جعلت المواطن عرضة لهذه التهديدات المرتبطة بانتشار الجريمة الإلكترونية خاصة منها العابرة للحدود، خاصة حين نعلم أنه تمت معالجة 500 جريمة سيبرانية في أول شهر من السنة الحالية. التطور المتلاحق في مجال تقنية المعلومات والاتصالات يقابلها استغلال المجرمين لهذه التقنية المتطورة بابتكار أساليب جديدة لارتكاب الجريمة التي يمكن أن تفرز أنواعا جديدة من الجرائم السيبرانية مستقبلا، لذلك يتطلب الأمر مواكبة القوانين لهذه التطورات واستيعابها فالحدود التي يرسمها القانون بخصوص الجريمة السيبرانية، تختلف من جريمة لأخرى، على سبيل المثال عقوبة المساس بالحياة الخاصة لشخص ما، تختلف عن الاحتيال إلكترونيا، وبخصوص الجريمة السيبرانية العابرة للحدود فإنها تختلف من بلد لآخر، فالمشرع الجزائري وضع لكل جريمة سيبرانية المادة الخاصة بها، فكل جريمة لها عقوبتها حسب ما جاء به المشرع الجزائري.

في الحقيقة أي محتوى ينشر في الجريدة، الإذاعة، ويصل لأشخاص آخرين، أو تستعمل فيها وسائل الإلكترونية، أو يرسل المضمون والمحتوى عبر الواتساب، الإيمايل وفيه مساس بشخص معين سواء في حياته الشخصية، أخلاقه، وظيفته، ففي هاته الحالة تنطبق عليه تسمية الجريمة الإلكترونية. فأي شخص كان ضحية لهذه الجرائم السيبرانية، كاختراق حسابه، أو موقعه الإلكتروني، أو اختراق بيانات الكمبيوتر، أول شيء يقوم به هو أن يقدم شكوى للعدالة حتى تكون هناك متابعة قضائية وتكون المهمة سهلة على رجال الأمن، وبهذا يحددوا هوية فاعل هاته الجريمة ومتابعته وفق القانون، ومن جانب آخر تكون هناك نشر للثقافة الأمنية حتى يتمكن أي شخص من معرفة طرق ومحاولات الاختراق، محاولات التنصت وغير ذلك، كبعض المواقع التي تظهر لنا عبر الإنترنت، فهاته يجب أن نتجنبها لأنها فخ يقودنا لاختراق مواقعنا بسهولة، كما هناك برامج حماية الأجهزة الإلكترونية التي تنبهنا بوجود حالة اختراق، أو أن هذا الرابط مشكوك فيه، ومنه تكون عملية اكتشاف القائم بهذا العمل الإجرامي سهلة على السلطات الأمنية ...

عبد الكريم عزوق

25/09/2023

برنامج قضائي خاص لمحاربة الجريمة الإلكترونية في 2024

بعد نجاح "سيبر سود 1" بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي

كشف المدير العام للشؤون القضائية والقانونية بوزارة العدل عبد الرزاق بن سالم في تصريح للصحافة، أمس، على هامش الندوة الوطنية حول الجريمة السيبرانية نظمتها الوزارة مع ممثلي برنامج الاتحاد الأوروبي بالجزائر، عن التحضير لإطلاق برنامج تعاون جديد خلال سنة 2024 مع الاتحاد الأوروبي في مجال محاربة الجريمة الالكترونية، بمشاركة عدة بلدان يدعى برنامج "سيبر سود +" وذلك بعد النجاح الذي حققه برنامج "سيبر سود 1 " الذي تم اختتامه.

وعرفت الندوة حضور 50 مشاركا من قضاة وضباط الشرطة قضائية ومختلف الفاعلين الوطنيين والأجانب في مجال الجرائم المعلوماتية، كما تم التطرق بالمناسبة إلى عدة مواضيع على غرار واقع الجريمة السيبرانية في الجزائر، الإطار القانوني والقضائي لمحاربتها، ودور الجهات المختصة في مجال محاربة هذه الجريمة وفق المعايير الدولية.

وتهدف الندوة إلى إظهار الجهود الوطنية في مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية، مع تدعيم وتبادل الخبرات لمواجهة مثل هذه الجرائم، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية وتطوير القدرات العلمية في هذا المجال.

وأكد بن سالم أن برنامج الاتحاد الأوروبي الحالي "سيبر سود 1" بدأ في سنة 2017 بإطلاق تعاون بين الجزائر ومجلس أوروبا، مشيرا إلى أن البرنامج الذي أوشك على نهايته حقق عدة أهداف من بينها تعزيز قدرات القضاة وضباط الشرطة القضائية في مجال حساس جدا هو الجريمة الالكترونية والأدلة الرقمية. وأضاف المسؤول بوزارة العدل أن منظومتنا التشريعية في مجال محاربة الجريمة الالكترونية "متكاملة" تعززت مؤخرا بتنصيب الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، مشيرا إلى أن الاطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي في هذا المجال يستجيب للمعايير الدولية التي حددتها اتفاقية بودابيست، والبرتوكول الإضافي الأول والثاني، وذكر بأن مجال محاربة الجريمة الالكترونية هو مجال للتعاون الدولي بامتياز باعتباره يعرف عدة تحديات كبيرة لحماية الدليل اللامادي المتواجد خارج الوطن والذي يقتضي تعاون دولي واسع...

وأضاف أن وزارة العدل بصدد تقييم البرنامج الأول والصعوبات والنقائص التي عرفها للتحضير للمشروع الجديد من خلال تحديد الاحتياجات والتركيز على جانب انتاج الدلائل وحفظ الدليل اللامادي.

في السياق ذاته، أوضح بن سالم أن هذا البرنامج يعد من أولويات السياسة الجزائية على مستوى وزارة العدل، لوضع برنامج لتكوين قضاة مرجعيين على مستوى كل مجلس قضائي، مع تعزيز قدراتهم في مجال الجريمة الإلكترونية، كون أن الدليل الالكتروني أصبح من يومياتنا، مع إدخال مقياس الجريمة الإلكترونية في التكوين القاعدي للقضاة والتكوين المستمر وخلق ديناميكية كبيرة بين القضاة والشرطة القضائية وتعزيز قدراتهم في مجال التعاون الدولي، وكذا إعطاء فرصة لدراسة الأحكام التشريعية والقانون الوطني ومدى مطابقته مع المعيار القانوني قبل الولوج الى بروتوكول اضافي الثاني.

من جهتها أشادت دونيز مازولاني، مسؤولة ببرنامج "سيبر سود" بمجلس أوروبا بتجربة الجزائر في مجال محاربة الجريمة الالكترونية من خلال إنشائها لهيئة وطنية لمكافحة هذه الجريمة وتشريعها لقوانين فعّالة في المجال، مؤكدة استعداد الاتحاد الأوروبي لمساعدة الجزائر والتعاون معها لمحاربة هذه الجريمة وحماية الحياة الشخصية للأفراد. وتطرقت المتحدثة إلى أهمية تعزيز التعاون القضائي في هذا المجال من خلال تبادل الخبرات وتحديد الاحتياجات، مؤكدة أن الأساس في محاربة الجريمة الالكترونية هو التعاون الدولي وتبادل المعلومات بطريقة سريعة باستغلال العلاقات الدولية.

زولا سومر

26/09/2023

المساء
يومية إخبارية وطنية

14 ألف جريمة سيبرانية في 2023 والتسوق الإلكتروني في الصدارة

60 بالمائة من جرائم الابتزاز والتهديد والتشهير ارتكبت عبر مواقع التواصل

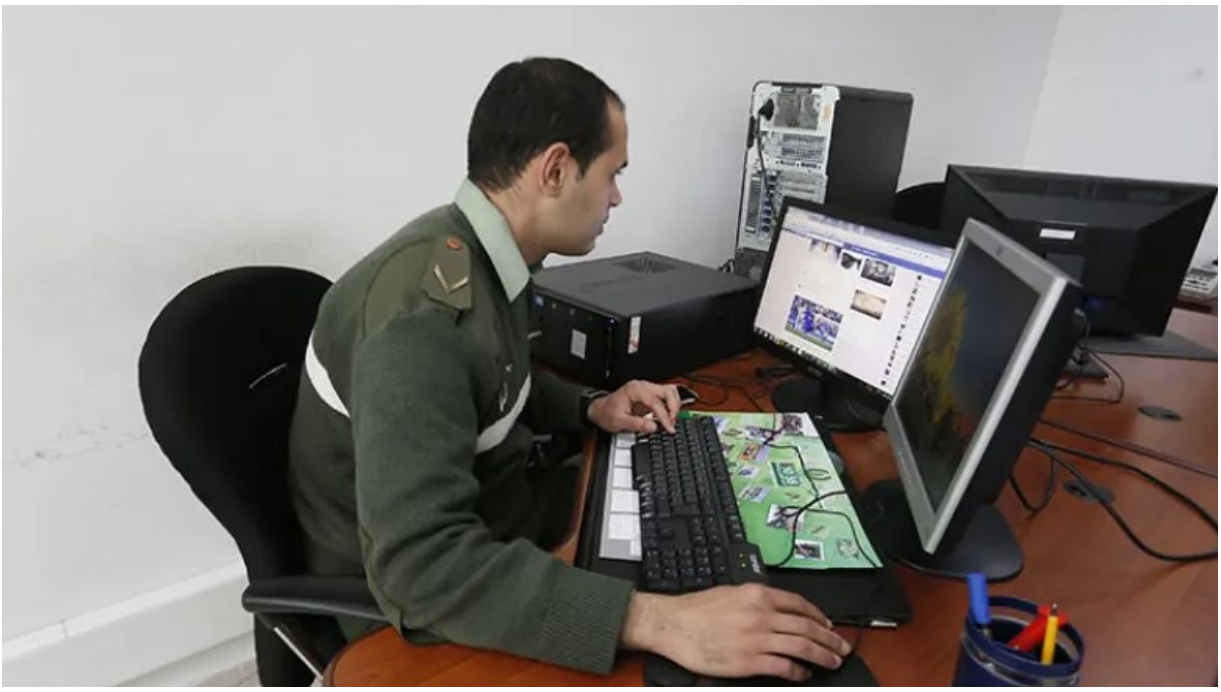

سجلت المصالح الأمنية ارتفاعا قياسيا في الجرائم الإلكترونية أو ما يعرف بالجرائم السبيرانية، حيث ارتفعت من 12 ألف جريمة سجلت في 2022 إلى 14 ألف جريمة خلال سنة 2023.

وقصد مواجهة أشكال الإجرام الإلكتروني، سجلت مصالح الأمن الوطني المختصة في مكافحة الجرائم المعلوماتية وفرقها العملياتية التابعة لمصالح الشرطة القضائية، خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى غاية 31 أكتوبر الماضي، 3325 قضية راح ضحيتها 2315 شخصا وتورط فيها 4138 مشتبها فيهم، تم تقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة.

بالمقابل، سجلت مصالح الدرك الوطني ارتفاعا في عدد الجرائم الإلكترونية خلال سنة 2023، حيث تجاوز عدد القضايا التي عالجتها الفرق العملياتية للدرك الوطني المختصة في الإجرام الالكتروني 4500 قضية، فيما عالجت مصالح الأمن العسكري قرابة 4 آلاف قضية مصنفة في خانة السرية خلال سنة 2023.

وحسب التقارير المفصلة لمصالح الأمن المشتركة، فإن الرابط الوحيد بين هذه الجرائم هو سوء استخدام التكنولوجيا، سواء كانت برامج أو أجهزة رقمية، حيث شملت الجرائم المالية والاقتصادية، خاصة العابرة للحدود وتلك المستحدثة، إلى جانب الابتزاز، التهديد والتشهير السيبراني، اختراق مواقع مؤسسات وشركات عمومية وخاصة، وكذا المساس بالحريات الشخصية والحياة الخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

كما شملت أيضا نشر المعلومات الزائفة والمضللة والقرصنة والتحرش الإلكتروني والنصب والاحتيال، إلى جانب بيع السلع غير المرخصة عبر الإنترنت، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وجرائم أخرى.

وحسب مصادر "الشروق"، فقد أظهر تحليل معطيات الجرائم المسجلة أن القذف والسب والتشهير والتهديد عبر الفضاء الافتراضي هي أكثر الجرائم المسلجة، تليها جرائم بيع السلع غير المرخصة عبر الإنترنت والمصنفة ضمن خانة "الجرائم الجديدة"، ثم تأتي الجرائم ضد الأمن العمومي، والأفعال الماسة بالحياة الخاصة وإفشاء الأسرار، ثم الابتزاز والنصب والاحتيال والاستغلال الجنسي والأفعال المخالفة للآداب العامة، وبعدها اختراق مواقع المؤسسات والشركات العمومية والخاصة، كما أن 65 بالمائة من الجرائم المرتكبة تمت عن طريق "الفايسبوك" وتعرض من خلالها عدد من الأشخاص من إطارات ومسؤولين في الدولة إلى ابتزاز وتهديد بنشر صور أغلبها مركب.

نوارة باشوش

18/02/2024

الشروق

الجزائر تطلق خلية وطنية لحماية الأطفال من الاستغلال الإلكتروني

عصابات إلكترونية تحول الإنترنت إلى مصيدة للإيقاع بالأطفال وابتزازهم.

تولي الجزائر أهمية قصوى لحماية الطفولة من الاستغلال الإلكتروني، خصوصا بعد انتشار الجرائم الإلكترونية وتعرض الأطفال للابتزاز والمساومة. وأعلنت المفوضة الوطنية لحماية الطفولة (حكومية)، عن إنشاء خلية وطنية لليقظة لحماية الأطفال من الاستغلال عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك بتولي الكشف عن التجاوزات في حق الطفل مع التدخل في الوقت المناسب، ويأتي هذا في ظل تفاقم الجرائم الإلكترونية، لاسيما تلك التي مست الأطفال، وحولتهم إلى أدوات طيعة بين أيدي العصابات من أجل تحقيق أغراض لا أخلاقية.

وكشفت رئيسة المفوضة الوطنية لحماية الطفولة مريم شرفي عن إطلاق خلية وطنية لليقظة لحماية الأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت، وذلك من خلال يوم دراسي تحت عنوان "التعدي على الأطفال في الفضاء السيبراني"، نظمه مجلس قضاء الجزائر بالشراكة مع الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.

وأكدت رئيسة الهيئة الحكومية التي تتولى حماية حقوق الطفولة في البلاد، أنه "تم الانطلاق في تعديل المرسوم التنظيمي المسير والمنظم للهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، وذلك بإنشاء خلية يقظة سيتم تنصيب أعضائها خلال العام الجاري، وستكون مكونة من مختصين من الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، وممثلين عن الأسلاك الأمنية وخبراء في مجال التكنولوجيات الحديثة".

وتفاقمت أعمال استهداف الأطفال عبر شبكة الإنترنت، خاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، حيث كشفت تحقيقات أمنية عن تفكيك شبكات إجرامية تقوم بإغراء الأطفال إلى غاية الإيقاع بهم في سلوكيات مشينة، ليتحولوا إلى أدوات ضغط وابتزاز في أيدي تلك العصابات. وذكرت رئيسة المفوضية بأن الخلية ستعطي مجالا أوسع للتدخل في الوقت المناسب، في كل ما يمس بفئة الأطفال عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك من أجل ضمان الحماية الفعالة لهم.

ولفتت إلى أن الهيئة انطلقت خلال شهر نوفمبر الماضي في إعداد مخطط وطني للطفولة 2024 – 2029، بالتنسيق مع القطاعات المعنية والخبراء وفعاليات المجتمع المدني، وأن الجزائر تحوز آليات مهمة لحماية الأطفال، فضلا عن ترسانة قانونية قوية على رأسها الدستور، لحماية هذه الفئة الهشة من جميع المخاطر.

ومن جهتها حذرت الناشطة الحقوقية والمحامية فاطمة الزهراء بن براهم مما وصفته بـ"خطر المؤثرين الناشطين عبر الإنترنت بمقابل، والذين يروجون لسوء الأخلاق"، في إشارة إلى فئة من الناشطين والفاعلين الإلكترونيين الذين استقطبوا أعدادا مهمة من المتابعين رغم المحتوى الضار بتنشئة الأطفال. كما دعت قاضية فئة الأحداث بمحكمة سيدي أمحمد بالعاصمة إيمان بن لدغم إلى "ضرورة ترشيد استعمال الإنترنت من طرف الأطفال، وحرص الآباء على مرافقة ومتابعة المحتوى الذي يطلع عليه أبناؤهم من أجل التصدي للمخاطر التي قد تستهدف أطفالهم من خلال الشبكة العنكبوتية"...

08/02/2024

العرب

في ظل انتشار الجرائم الالكترونية خبراء يحذرون عبر "الحوار".. مكاتب تبيع الاوهام وضحايا تخسر المال والأحلام

لايزال حلم الدراسة أو العمل في الخارج، أو حتى الهجرة حلم بغض الجزائريين، ولهذا يستعين البعض ببعض المكاتب لتسهيل الإجراءات بحكم أنهم ادري في المجال، او يتصلون بأشخاص يوهمونهم بمناصب الشغل او شخص ينتحل شخصية المدير، او حتى وسطاء يضمنون لهم عقود العمل في الخارج، أو يضمنون لهم التأشيرة الدراسية أو السياحية للبلد الذي يرغبون فيه مقابل مبلغ مالي معتبر، هؤلاء النصابين الذين اتخذوا من الجرائم الالكترونية مهنة لهم لنصب على الناس فيسلبون منهم المال والاحلام بطرق احتيالية...

واكد زيبحة زيدان، المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا، والمجلس الدولي، "ان قانون العقوبات الجزائري جذب في مثل هذه العقوبات والجرائم الالكترونية التي تتمثل في عمليات النصب والاحتيال على الاشخاص، بما فيهم الطلبة باهامهم بان هناك منصات لتسجيل للدراسة في الخارج، مما جعل هذه العملية تاخذ مجرى خطير جدا، للحتيال والنصب على العديد من الطلبة نظرا للاهتمام الشباب باكمال الدراسة بجامعات خارج الوطن لاحظنا هذه الظاهرة توسعت مؤخرا، لهذا فان المشرع الجزائري تصدى لمثل هذه الظاهرة بتعديل قانون العقوبات"....

واكد المحمامي زيدان، ان "القانون الجزائري قانون الاجرءات الجزائية، قانون مكافحة الجريمة الالكترونية، يمنح المشرع الجزائري الحق للقضاء الجزائري متابعة هؤلاء الاشخاص خارج الوطن، كما يجوز متابعة اي شخص ارتكب جريمة ضد المواطن الجزائري او ضد الدولة الجزائرية حتى وان كان في الخارج، اصدار امر بالقبض ضده، هذه الامور نص عليها قنون الاجراءات الجزائية".

وليد جرار صانع محتوى توعوي لـ"الحوار": شبكات منظمة تستخدم تقنيات حديثة لتصطاد الفريسة...

واوضح، "هناك مجموعة من النقاط يجب على الباحثين عن عقود عمل التركيز عليها و التأكد منها لعدم وقوع ضحية،....

تحقق من وجود موقع رسمي للشركة واطلع على معلوماته، اقرأ تقييمات الموظفين الحاليين والسابقين على مواقع التواصل الاجتماعي أو منصات تقييم الشركات، تحقق من وجود تحذيرات أو شكاوى ضد الشركة عبر مواقع حماية المستهلك أو منتديات النقاش على الإنترنت. الخ".

وفند صانع المحتوى التوعوي، "لا يستطيع أي مكتب أو وكالة أو محامي أو مستشار هجرة ضمان الحصول على تأشيرة للزبائن، عملية الحصول على تأشيرة أيا كان نوعها تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك الأهلية الشخصية للمتقدم، ومطابقته لمتطلبات الهجرة للبلد المستهدف...

مصطفى .ق

27/01/2024

قانون جزائري جديد لمكافحة الجريمة الالكترونية

تم التصويت على مشروع قانون العقوبات الجديد، بالأغلبية على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وبعد التصويت عليه على مستوى مجلس الأمة سيصبح القانون نافذاً بعد صدوره في الجريدة الرسمية.

كشف وزير العدل الجزائري عبد الرشيد طبي عن التحضير لمشروع قانون جديد لمكافحة الجريمة الالكترونية يتضمن إجراءات صارمة للحد من تفشي الانحلال الخلقي وتفشي الرذيلة في مواقع التواصل الاجتماعي، قائلاً: "سنحرك الدعوى العمومية مباشرة ضد مرتكبي هذه الممارسات ولن نتسامح مع المتورطين في المساس بتقاليد المجتمع وقيمه الدينية".

وجاء في مضمون التقرير التمهيدي لمشروع قانون العقوبات المتواجد على طاولة مجلس الأمة أن الترويج للانحلال الخلقي والرذيلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي يعاقب عليه القانون، حسب ما أكده وزير العدل.

وأوضح الوزير في التقرير ذاته أن "الجهات القضائية معنية بالتصدي لهذه الأفعال بكل صرامة من خلال المتابعة القضائية وتحريك الدعوى العمومية مباشرة بعد علمهم بارتكاب هذه الأفعال"، مؤكداً أن "المجتمع الجزائري له تقاليده وقيمه الدينية والاجتماعية التي ترفض هذه الممارسات"، مشيرا بهذا الخصوص إلى أن "مشروع قانون يتعلق بمكافحة الجريمة الإلكترونية قيد التحضير سيتضمن الجرائم الإلكترونية بكل أبعادها".

وكان مشروع قانون العقوبات الجديد، قد تم التصويت عليه بالاغلبية على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وبعد التصويت عليه على مستوى مجلس الأمة سيصبح القانون نافذاً بعد صدوره في الجريدة الرسمية.

سليم بوزيد

16/03/2024

113مليار دولار نفقات.. الجزائر تعتمد أكبر ميزانية بتاريخها

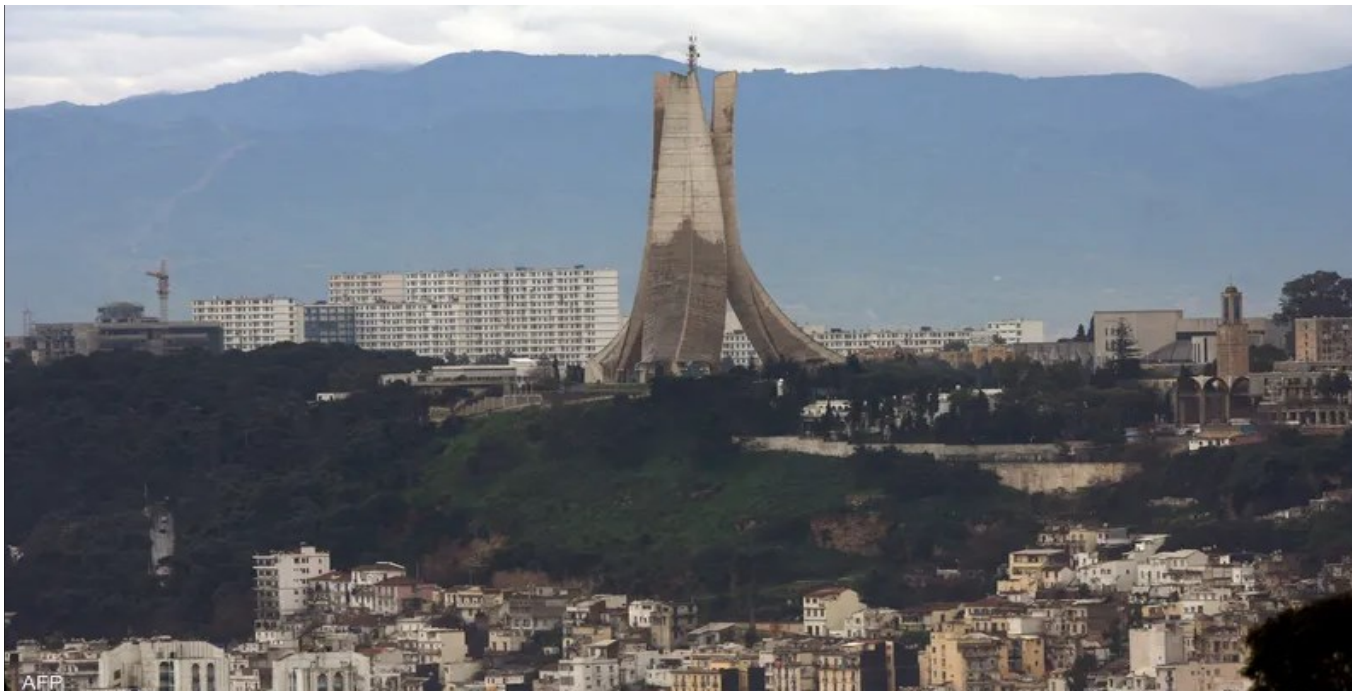

وقّع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الأحد، بمقر رئاسة الجمهورية، على قانون الميزانية 2024، بحضور كبار المسؤولين في الحكومة.

وبهذا تكون الجزائر، قد اعتمدت أكبر ميزانية في تاريخها بواقع 113 مليار دولار كنفقات عامة، وبعجزٍ متوقع 45 مليار دولار، وتميزت الميزانية بزيادة النفقات الاستثمارية، وتخفيف الضرائب عن المؤسسات الناشئة، ورفع الأجور، واستمرار دعم المواطنين.

من جهة أخرى، ستصل إيرادات الميزانية في العام المقبل 2024 إلى 67.7 مليار دولار، ومن المتوقع أن تبلغ بين عامي 2025 و2026 زيادة متوسطة بحوالي 4.2 بالمئة، أي ما مقداره 70.9 مليار دولار و73.5 مليار دولار على التوالي.

أما الإيرادات البترولية فستنخفض بـ 8.9 بالمئة في 2024 مقارنة بـ 2023، لتصل إلى 26 مليار دولار في 2024، ثم إلى 26.2 مليار دولار في 2025 و26.5 مليار دولار في 2026.

كما يتوقع نص الميزانية نفقات عمومية خلال 2024 و2025 و2026 بـ 113.6 مليار دولار و118.3 مليار دولار و116.8 مليار دولار على التوالي.

ويقدر قانون الميزانية لـ 2024، الذي وقع عليه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، نموا اقتصاديا بـ 4.2 بالمئة السنة القادمة، مدفوعا بأداء جيد لجميع القطاعات و على رأسها الخدمات والفلاحة والبناء والري والأشغال العمومية والصناعة.

ومن المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي 3.9 بالمئة في العام 2025 و4 بالمئة في 2026، بحسب قانون الميزانية الذي يحدد توقعات متوسطة المدى (2024-2026)، مدفوعا بأداء جميع القطاعات، فيما ينتظر أن ينتعش قطاع المحروقات بفضل صادرات الغاز الطبيعي (0.7 بالمئة) والغاز الطبيعي السائل (1.4 بالمئة) وغاز البترول السائل (1.1بالمئة).

وقد أعد القانون على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بـ 60 دولارا خلال الفترة 2024 - 2026، و70 دولارا كسعر سوق تقديري لبرميل النفط الخام.

وتتماشى توقعات الميزانية لنمو الاقتصاد الجزائري للعام المقبل مع تقديرات صندوق النقد الذي رأى أيضاً أن اقتصاد الجزائر سينمو 4.2 بالمئة في 2024، بدعم من النشاط القوي لقطاعات النفط والغاز والصناعة والبناء والخدمات.

sky news عربية

25/12/2023

الخواص يمثلون 87 بالمئة من المؤسسات المنتجة للأجهزة الكهرومنزلية

بعضهم اتجه للتصدير نحو أوروبا وإفريقيا

يغطي الإنتاج الوطني ما يقارب 83 بالمائة من احتياجات السوق المحلية في مجال الصناعات الكهرومنزلية، حسبما أفاد به، الخميس، وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، عبد اللي عون.

وأوضح عون في كلمة له ألقتها نيابة عنه المديرة العامة للتطوير الصناعي بالوزارة، آمال علام، بمناسبة افتتاح

فعاليات الطبعة الثانية للصالون الدولي للأجهزة الكهرومنزلية، أن هذه الشعبة تمكنت من رفع قدراتها الإنتاجية بشكل محسوس لتغطي ما يقارب 83 بالمائة من احتياجات السوق المحلي، الأمر الذي مكّن بعض مؤسسات القطاع من التوجه إلى التصدير نحو الدول الإفريقية والأوروبية.

وفي هذا السياق، أكد الوزير دور هذه الشعبة في خلق مناصب شغل مباشرة وتطوير النسيج الصناعي الوطني، مشيرا إلى التطور الكبير الذي تشهده على مستوى النوعية، مواكبة لمستجدات السوق العالمية من جهة، وإرضاء للزبون الجزائري الذي بات يحرص على اقتناء منتجات ذات جودة ومطابقة للمقاييس الدولية من جهة أخرى.

وحسب المعطيات التي وردت في كلمة الوزير، فإن القطاع الخاص يمثل 87 بالمائة من المؤسسات الناشطة في شعبة صناعة الأجهزة الكهرومنزلية، بينما تمثل المؤسسات العمومية 13 بالمائة منها.

وأكد عون، بالمناسبة، حرص دائرته الوزارية على مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال، لاسيما من خلال تأطير هذه الشعبة، وتمكين الناشطين فيها من الاستفادة من المزايا والتحفيزات الممنوحة من أجل رفع نسبة الإدماج الوطني.

ولفت كذلك إلى الجهود المبذولة لخلق بيئة ملائمة للاستثمار تسمح بتطوير المنتوج المحلي وتطوير الصادرات، لاسيما من خلال صدور قانون الاستثمار الجديد والمراسيم التنفيذية الخاصة به، منوها من جهة أخرى بما يعرفه القطاع المصرفي من تطور بما في ذلك افتتاح بنوك جزائرية بدول إفريقية من شأنها أن تشكل منصات لمرافقة المؤسسات الجزائرية المصدرة، وخاصة منها في مجال الأجهزة الكهرومنزلية.

كما أشار عون إلى أهمية المعرض الذي يمثل أرضية لترقية الصناعة الكهرومنزلية وتشجيع الإنتاج الوطني والولوج للأسواق الخارجية.

وتضم الطبعة الثانية للصالون الدولي للأجهزة الكهرومنزلية التي تجري فعالياتها إلى غاية 19 فبراير، 22 عارضا حسب المنظمين الذين ينتظرون قدوم أزيد من 45 ألف زائر.

كمال. ل

16/02/2024

الشروق

عادات وطقوس رمضانية راسخة في الجزائر تؤكد على التمسك بالهوية والتراث

الجزائر في 14 مارس /قنا/ يستعد الجزائريون على غرار بقية المسلمين في العالم لاستقبال شهر رمضان المبارك، بالعديد من الطقوس التي تتميز بها مختلف أرياف وقرى ومدن الجزائر الواسعة، سواء من حيث التحضير المسبق للعديد من المسائل التي ترافق هذا الشهر الفضيل وتشجيع الأطفال المقبلين على الصيام.

ويسترجع الكثيرون في الجزائر عادات شهر رمضان قديما بنوع من الحنين، سواء في فترة الاستعمار والثورة التحريرية، أو بعد الاستقلال، وهي الفترة التي يصفها الكثير منهم بـ "زمن النية" والبساطة، وروح التضامن التي تجعل الكثير يستغلون هذا الشهر الكريم لفعل الخيرات والابتعاد عن المحرمات، وتنقية القلوب، وأداء الشعائر الدينية، ومساعدة المحتاجين، وغير ذلك من الأعمال التي يحرص عليها الكثير في هذا الشهر الكريم.

و"ريحة رمضان" تعبير مجازي في لهجة الجزائريين، لكنه يعبر عن قيم وعادات وطقوس يكافح أهل هذا البلد العربي للحفاظ عليها ومحاربة طمسها في شهر عظيم لا يتكرر إلا مرة في العام.

وقال عبد الرشيد بوبكر، مؤرخ ومدير المركز الجزائري لتطوير المهارات في تصريح لوكالة الأنباء القطرية قنا: "تعد طقوس استقبال شهر رمضان لدى العائلة الجزائرية موروثا اجتماعيا كبيرا، يدعو إلى الفخر صراحة فالتفاصيل البسيطة في عملية التحضير هذه تعكس أصالة وكرم الجزائري وكذا حسن تدبير ربة البيت"، فكل شيء منظم ومرتب لتخصيص رمضان للعبادات دون الانشغال بالتحضيرات اليومية...

وقال صاحب أحد المتاجر بتقصرين بالعاصمة، لوكالة الأنباء القطرية قنا: "نتجهز من أجل استقبال رمضان الكريم، نوفر مختلف السلع كالتمور، التوابل، الفواكه المجففة والبهارات، وذلك لأن الطلب في رمضان كبير جدا وأقل واجب هو توفير المنتوجات للصائمين" وتتهافت النساء لاقتناء مستلزمات جديدة وهي عادة راسخة في المجتمع الجزائري.

وتشتهر ربات البيوت بالجزائر بإعداد وجبات رمضانية وموائد متميزة، تعتمد في الأساس على تحضيرات مسبقة أولها هو شراء المواد الغذائية بكميات كبيرة وتخزينها للشروع في التجهيزات الأولية للطاولة الرمضانية المتمثلة في تحضير الفريك وهو دقيق غليظ من القمح والشعير يتم تنقيته وطحنه للاحتفاظ به في قوارير زجاجية، فضلا عن خلط التوابل ودمجها بما يتناسب مع كل طبق رمضاني، دون أن ننسى إعداد شباح السفرة وهو عبارة عن مكسرات مطحونة مخلوطة مع العسل مشهورة بها المناطق الشرقية من الجزائر أكثر شيء وهو ما أكدته الدكتورة حياة أستاذة جامعية بجامعة عنابة بالشرق الجزائري قائلة "شرعت في التحضيرات قبل أسبوع، أعددت الطماطم المصبرة وهريسة الفلفل الأحمر الحلو ويعدان شيئين رئيسيين في أطباقنا الرمضانية، والآن خرجت لشراء اللوز والجوز مع العسل الطبيعي لتحضير شباح السفرة وكذلك الدقيق لإعداد أوراق الديول."

ويحرص الجزائريون على تنظيف المساجد وتجهيزها لاستقبال الشهر الفضيل وينتظرون ليلة الشك كتقليد سنوي ثابت، إذ تجتمع العائلة قبالة التلفزيون في صمت وسط حالة من الترقب الممزوجة بالفرح، كيف لا وفي ليلة رمضان يملأ القرآن شوارع الجزائر وأزقتها، وتعلو الأناشيد الدينية الممزوجة بضحكات الأطفال الذين يجتمعون حول أول مائدة للسهر على ترتيل القرآن، إيذانا بحلول شهر رمضان وهو ما أكده الدكتور محمد بوجلال، عضو المجلس الإسلامي الأعلى لـ قنا قائلا "يزداد الاهتمام بالجانب التعبدي في رمضان، فمن الناس من يتهاون على العبادات في سائر أيام السنة لكنه يكون اكثر التزاما في هذا الشهر" وهو دليل على ارتباط الناس بقيم رمضان الحقيقية....

14/03/2024

وكالة الأنباء القطرية QATAR NEWS AGENCY QNA

الدكتور قراش مصطفى إمام أستاذ وعضو المجلس العلمي وأستاذ بجامعة وهران :
"الطلاق ظاهرة مخيفة تؤدي إلى انهيار الأُسر وضياع الأبناء"

الطلاق ظاهرة مخيفة تؤدي إلى انهيار الأُسر وضياع الأبناء"مجتمع

يرى الدكتور الشيخ قراش مصطفى إمام أستاذ وعضو المجلس العلمي وأستاذ مشارك بجامعة وهران أن الشريعة الإسلامية السمحاء، جاءت لتقدم حلولا جذرية للمشاكل التي تعانيها المجتمعات الإنسانية خاصة فيما يتعلق بالخلافات الأسرية و الشقاقات الزوجية التي تصل في معظم حالاتها إلى الكراهية والنفرة؛ حيث يعجز المصلحون عن إعادة علائق المودة والرحمة بين الزوجين، فشرّع الإسلام الطلاق كآخر حل يرضي الأطراف المتخاصمة، فكان المحطة الأخيرة بعد استنفاد كل الوسائل لتفاديه. إن الطلاق كحكم ديني استُند في تشريعه على أدلة من الكتاب والسنة...

لقد ابتلي المجتمع الجزائري بكثرة وقوع حالات فك الرابطة الزوجية سواء بالطلاق أو الخلع، حتى أصبح ظاهرة مخيفة تهدد العائلات الجزائرية وتشكل خطرا على أفرادها المكونين لها من أبناء وبنات...

وفيما يتعلق بالضرر الناجم عن الطلاق أو الخلع، أوضح الدكتور الشيخ قراش مصطفى أن له صور متعددة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية، وهي: عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بموجبه ما لم تكن عالمة بإعساره وقت الزواج، والعيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج، أيضا الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر، والحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها استمرار العشرة الزوجية. والغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة. وارتكاب فاحشة مبينة. والشقاق المستمر بين الزوجين. ومخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج. وكل ضرر معتبر شرعا. ..

التأثر بوسائط التواصل الاجتماعي

يقول الدكتور الشيخ قراش مصطفى:"إن الناظر في حالات الطلاق أو الخلع الواقعة في المجتمع الجزائري يدرك أن الزوجين لا يقدسان الرابطة الزوجية ولا يعظمان قيمة الميثاق الغليظ الذي أخذه الله عليهما عند ارتباطهما بعضهما البعض، فبتنا نرى ونسمع عن حالات طلاق وخلع ليس لها أي مبرر شرعي؛ كأن يحدث طلب الانفصال بسبب التأثر بما ينشر ويعرض عبر الوسائط التواصل الاجتماعي، وهي أعراف وعادات لا تمت بصلة إلى الإسلام. وأيضا الحملة التي تقوم بها بعض المجموعات النسوية المندسة داخل المجتمع الجزائري، خاصة إذا كان أعضاء هذه الجمعيات مطلقات، يدّعين في ظاهرهن النصح والإرشاد والمشورة، فتجدهن يحرّضن الزوجات على طلب الطلاق أو الخلع فقط انتقاما من المجتمع الذي صنفهن ضمن صنف المطلقات، وأيضا بسبب عدم مقدرتهن رؤية المتزوجات الناجحات يعشن مع أسرهن في وئام داخل المجتمع.

كما نجد في بعض حالات الطلاق أن الزوج يهدم أسرته لأتفه الأسباب؛ كأن ينطق بالطلاق وهو برفقة أصدقائه ليؤكد على صدق قوله أو يحلف به، أو يعلقه على مفسدة عظيمة؛ كحرمان الزوجة من زيارة والديها أو أبنائها، وغيرها من الأسباب التافهة. ويحضرني في هذا المقام قول مصطفى الصادق الرافعي في كتابه وحي القلم: "أما علمت أن الذي يطلق امرأة لغير ضرورة ملجئة، هو كالذي يبيعها لمن لا يدري كيف يكون معها وكيف تكون معه؟، إن عمر الزوجة لو كان رقبة وضُربت بسيف قاطع لكان هذا السيف هو الطلاق! وهل تعيش المطلقة إلا في أيام ميتة؟ وهل قاتل أيامها إلا مطلقها؟..

حكيمة قريشي

14/11/2023

وزارة الثقافة تنظم لقاء وطنيا بالجزائر العاصمة
الصناعة السينماتوغرافية.. رهان الاستثمار الثقافي

نظمت وزارة الثقافة والفنون، الثلاثاء بالجزائر العاصمة، لقاء وطنيا حول آليات الاستثمار في مجال السينما، بمشاركة الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث شكّل اللّقاء فرصة للتعريف بهذه الوكالة لدى مهنيي السينما وما يمكن أن تقدّمه من مرافقة ودعم للمستثمرين الخواص في هذا المجال.

حضر اللّقاء وزيرة الثقافة والفنون، صورية مولوجي، ومستشار رئيس الجمهورية المكلف بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والثقافة، محمد الصغير سعداوي، والمدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ركاش عمر، ورئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، كمال مولى، وكذا مسؤولي وممثلي مؤسسات عمومية وخاصة، وعدد من المستثمرين الخواص في مجال السينما.

وقالت مولوجي، في افتتاح هذا اللّقاء، أنّ الهدف منه هو "بحث آليات الاستثمار في المجال السينمائي، وذلك استكمالا لكلّ الحلقات السابقة من الجهود المبذولة في هذا الإطار، من خلال فتح النقاش مع الخبراء والمختصين وفق مبدأ ثابت يقوم على التشاركية والاستشارة والمرافقة من أهل الاختصاص".

وذكرت الوزيرة بأنّ قطاعها قد "بادر منذ عام 2020 إلى استقبال ومرافقة عدد من حاملي المشاريع الاستثمارية في مجالات الصناعة السينمائية"، كما سبق تنظيم هذا اللّقاء الوطني عديد اللقاءات مع إطارات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من أجل دراسة ومناقشة مختلف آليات منح الأوعية العقارية الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في المجال السينمائي وكذا الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها الوكالة.

وأشارت، من جهة أخرى، إلى أنّه "يتم الاشتغال حاليا أيضا مع وزارة المالية من خلال لجان مشتركة على إعادة النظر في ميكانيزمات تمويل ودعم الإنتاج السينمائي، استغلال قاعات السينما من طرف الخواص، وكذا توفير التسهيلات الجبائية والتحفيزات البنكية للاستثمار".

كما يتم التحضير كذلك -تضيف السيدة مولوجي- ل "اتفاقية إطار مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسّسات المالية تضم مجموعة من المقترحات التي من شأنها تذليل العقبات أمام حاملي المشاريع والعمل على منح قروض بنكية بنسب فوائد مدعمة للمستثمرين والمنتجين في المجالات المتصلة بقطاع الصناعة السينماتوغرافية والثقافية بشكل عام".

وأكّدت الوزيرة أيضا بأنّ مشروع قانون الصناعة السينماتوغرافية سيمكّن بدوره من "إرساء قواعد وآليات تستجيب لتطلعات المهنيين، وتتوافق مع الخيارات الاقتصادية للدولة".

وقال من جهته، المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، أنّ هذا اللّقاء "شكّل فرصة للقاء المتعاملين في مجال الصناعة السينماتوغرافية"، مضيفا أنّ مشاركة الوكالة تهدف ل "إبراز ما يمكن أن تقدّمه من مرافقة ودعم للمستثمرين" في هذا المجال ك "المزايا الجبائية وشبه الجبائية التي يقدّمها قانون الاستثمار الجديد، وكذا مسألة الولوج إلى العقار الاقتصادي لأجل إنجاز هذه المشاريع".

ولفت السيد ركاش، في سياق كلامه، إلى "المنصة ا لرقمية للمستثمر التي تم إطلاقها مؤخرا، والتي تسمح للمستثمرين بالإطلاع على الوفرة العقارية على مستوى كافة التراب الوطني"، لافتا إلى أنّ الجزائر في "مسار إصلاح من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر مجال الصناعة السينماتوغرافية من بين المصادر الرئيسية لتنويع الدخل".

14/02/2024

الشعب Online

على الجزائر أن تتحول إلى قاطرة تطوير الإعلام الإفريقي القوي والمؤثر

دعا أربعة من الخبراء، اليوم الخميس، الجزائر للتحول إلى قاطرة تطوير الإعلام الإفريقي القوي والمؤثر. برسم الندوة الموسومة "أجندة إفريقيا الإعلامية ... استراتيجيات تموقع وسائل الإعلام الإفريقية" التي بثت على نطاق إذاعة إفريقيا أف أم، شدّد المستشار الإعلامي الدولي، السنغالي مختار سيلا: "إفريقيا مطالبة بالترويج لنفسها عبر وسائل إعلامها، لأنّ القارة السمراء هي قارة الحاضر والمستقبل"، وأهاب الرئيس المدير العام لمجمع "لابل ميديا" برئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ل "جعل الجزائر قاطرة تطوير الإعلام الإفريقي القوي والمؤثر".

وتابع سيلا أحد قامات الإعلام السنغالي: "وسائل الإعلام الغربية تستهدف الهيمنة، وتعمد إلى تشويه صورة إفريقيا"، بالتزامن، أشار مدير دار الصحافة بداكار، بارا نديايي، إلى أنّ "المعلومة المسوّقة عن قارة إفريقيا مغلوطة ومشوّهة من وسائل الإعلام الغربية المؤثرة، واستدل نديايي بإحصائيات مركز "إينا" الفرنسي، والمتضمّنة أنّ الأخبار المتعلقة بإفريقيا تمثّل 5.4 % من إجمالي الأخبار المنشورة في فرنسا، و70 % من الموضوعات التي يتم تناولها تتعلق بالجيو سياسة مع التركيز على الحروب والصراعات.

تجربة الجزائر مفيدة للقارة السمراء

بحسب نديايي، لا بدّ من مجابهة السياسة الاستعمارية الجديدة للغرب، عبر تشكيل مجمعات إعلامية قوية، وتكريس النظرة الإفريقية المتفائلة في وجه التسويد ومحاولة إشاعة النظرة التشاؤمية، وتصنيع المحتوى الذي يمنح معاني المستقبل، مثل إفريقيا المعطاء، وإفريقيا التي تتقدم بعيداً عن "كليشيهات إفريقيا التخلّف والأوبئة"، موقناً أنّ تجربة الجزائر يجب أن تكون مفيدة للأفارقة.

بدوره، ركّز د. أحمد بن سعادة خبير المسائل الجيو سياسية على أهمية ابتكار القارة الإفريقية لقوتها الإعلامية الناعمة، لمواجهة حروب الجيل الرابع والمحاولات الغربية المشبوهة لزعزعة الاستقرار والتلاعب بالجماهير.

محذور التمويل الغربي الخفي لوسائل الإعلام

حذّر د. بن سعادة من التدخلات الأجنبية عبر التمويل الخفي لوسائل الإعلام من طرف أجهزة خارجية، واستشهد بنماذج "إذاعة . م" الخاصة في الجزائر، و"إذاعة.مباشر تي في" ببوركينا فاسو، و"راديو أوكابي" بالكونغو الديمقراطية"، مشيراً إلى إقدام الملياديرالأمريكي "جورج سوروس" على "استثمار 3 مليارات دولار في وسائل الإعلام الإفريقية، وأردف د. بن سعادة: "هم يريدون تمرير معلوماتهم وأخبارهم لا معلوماتنا وأخبارنا".

من جهته، ثمّن مراسل إذاعة إفريقيا أف أم من النيجر، عبد الكريم محمدو، إنشاء إذاعة إفريقيا أف أم واعتبرها أداة فعّالة لإبراز ما تتمتع به القارة السمراء من خامات، بينما عاد مختار سيلا ليبرز أهمية تصنيع شبكة إعلامية إفريقية حقيقية تحضّ على استهلاك المنتجات الثقافية الإفريقية، كما نادى بتفعيل الجهود للبلورة والتغيير والانتقال بالقارة السمراء إلى طور آخر. وألّح سيلا على التعاضد الإعلامي الإفريقي بصفة مستدامة، ومواكبة متطلبات المواطنة الرقمية واستخدامات الهواتف الذكية، بمراعاة متغيرات الأجيال الجديدة وربطها للجسور فيما بينها.

رابح هوادف

22/02/2024

الإذاعة الجزائرية

الدعوة إلى إنجاز الخريطة الأثرية للتراث الثقافي المغمور بالمياه

دعا المشاركون في الجلسة الختامية لملتقى الجزائر الدولي حول التراث الثقافي المغمور بالمياه, المنعقد اليوم الإثنين بالجزائر العاصمة, إلى ضرورة إنجاز الخريطة الأثرية للتراث الثقافي المغمور بالمياه.

وتضمنت توصيات هذا الملتقى الدولي, المنظم بقصر الثقافة مفدي زكرياء تحت شعار "بحث أثري ..حماية وتثمين", إلى ضرورة "إنجاز الخريطة الأثرية للتراث الثقافي المغمور بالمياه لتحديد المناطق الحساسة والمعالم المغمورة وتوزيعها على القطاعات التي لها صلة بالنشاطات البحرية لحماية التراث".

وحضرت وزيرة الثقافة والفنون, صورية مولوجي, الجلسة الختامية لهذا الملتقى بمعية مدير المكتب الجهوي لمنظمة اليونسكو, إيريك فالت, إلى جانب نخبة من الخبراء والباحثين الجزائريين والدوليين في مجال التراث والتراث المغمور بالمياه.

ودعا الخبراء المشاركون في الملتقى من خلال التوصيات إلى "تفعيل المادة 22 لاتفاقية اليونسكو 2001 المتعلقة بالتدريب والتعاون وإدراج التكوين في ميدان البحث الأثري للتراث الثقافي المغمور بالمياه في الجامعات والمعاهد الجزائرية", فضلا عن"ابرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز وسائل ومناهج الحماية وتبادل المعلومات وبناء القدرات".

كما تم التأكيد من خلال التوصيات على أهمية "إدراج و تحديث الوسائل والتقنيات في الأبحاث التي تخص التراث المغمور وتكثيف الحملات التوعوية والتحسيسية قصد التعريف وتثمين التراث الثقافي المغمور بالمياه, إلى جانب رقمنة المواقع الأثرية كاستعمال تقنية التصوير ثلاثي الأبعاد وإشراك الجمعيات ونوادي الغوص في عمليات التحسيس والتوعية".

وشددت أيضا توصيات هذا الملتقى الدولي على أهمية "التكوين وبناء القدرات في مجال البحث الأثري في التراث المغمور بالمياه وتشجيع السياحة الأثرية مع استغلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي لتحسيس المجتمع والترويج لهذا النوع من السياحة الثقافية".

وكان هذا الملتقى الدولي قد عرف مشاركة خبراء من الجزائر وعدة بلدان قدموا تجاربهم المختلفة في مجال حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه حيث عرفت الجلسة المسائية تقديم مداخلات مست مختلف الجوانب المتعلقة بهذا التراث.

وعقب اختتام الملتقى, أشرفت وزيرة الثقافة والفنون على إفتتاح معرض فني يضم مختلف منتجات الصناعات التقليدية الجزائرية كالخزف الفني والنحاس وكذا معرض للفنون التشكيلية يضم أعمالا فنية متنوعة تعكس ثراء الموروث الثقافي الجزائري, وهذا في إطار برنامج ثقافي يتزامن واحتضان الجزائر للقمة السابعة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز (29 فبراير – 2 مارس).

27/02/2024

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGERIE PRESSE SERVICE

[فيلم]

يقدم هذا العمل الذي يحمل عنوان "وقائع حقيقية حدثت في القرن الماضي بمستشفى الطب النفسي بالبليدة - جوانفيل، في الوقت الذي كان فيه الدكتور فرانتز فانون رئيسا للقسم الخامس بين عامي 1953 و1956" خارج المنافسة الرسمية ضمن قسم "فوروم" وهذا في عرض عالمي أول.

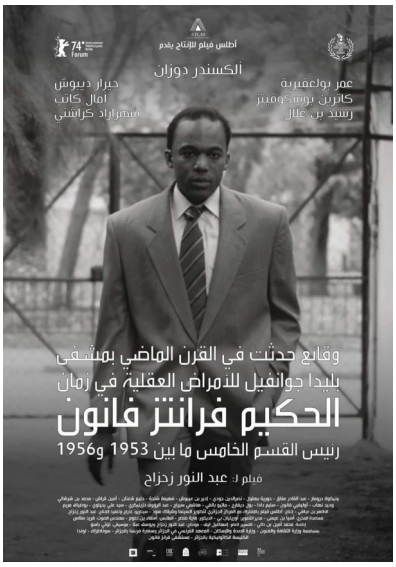

[مجلات]

مجلة المستقبل العربي
العدد 539 جانفي 2024

[كتب]

جرائم الذكاء الاصطناعي (المجرمون الجدد)
محمود محمد سويف
دار الجامعة الجديدة—مصر

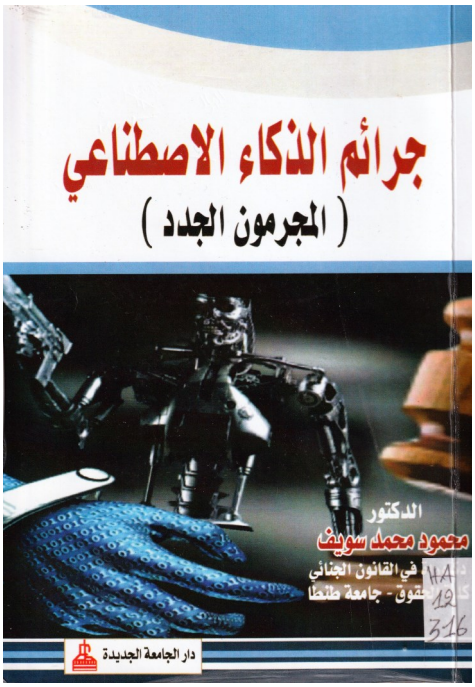

تراثيات في حروفيات الخط العربي
تأليف نور الدين كور
تقديم و مراجعة بن عبد الله زهية
وثائق المركز الوطني للبحوث